Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève

الوفـــد الدائـــم لدولـة قطـــر

2017/0074813/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva, presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, and with reference to the Latter's note dated October 3rd 2017, regarding the request of information from Member States to be included in the forthcoming report of the High Commissioner for Human Rights on:" **Civil Society space**", pursuant to the Human Rights Council resolution 32/31.

The Permanent Mission of the State of Qatar has the honor to attach *herewith* an electronic version (*word format*) of the requested information as received from the Competent Authorities in the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this to the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, the assurances of its highest consideration.

Geneva, October 30th 2017

Office of the United Nations High
Commissioner for Human Rights (OHCHR)
Palais des Nations
CH-1211 Geneva 10
Email : civilsociety@ohchr.org

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00 - Fax: 022 791 04 85 - E-mail: geneva@mofa.gov.qa

معلومات حول مشاركة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع المنظمات الإقليمية والدولية، بما فيها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، والتعاون مع المجتمع المدني.

أولاً- التعاون مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان:

انطلاقاً من مبادئ باريس التي تعد المرجعية القانونية لإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتحديد اختصاصاتها ودورها، وتطبيقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم 17 لسنة 2010 الخاص بتنظيم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، من مهام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التواصل و التعاون مع الأمم المتحدة، بما فيها مفوضية حقوق الإنسان، و مجلس حقوق الإنسان و آلياته، و هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، و كذا مع المنظمات الدولية الأخرى. إلى جانب التعاون و التنسيق مع المجموعات الإقليمية.

لذا عملت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ إنشائها على التعاون مع الآليات الدولية و الاقليمية، كالآتي:

أ-الجمعية العامة للأمم المتحدة

ب- مجلس حقوق الإنسان

ت-الآليات التعاهدية

ث- المقررين الخاصين

ج- المفوضية السامية لحقوق الإنسان

ح- التعاون مع الآليات الإقليمة لحقوق الإنسان

أ-الجمعية العامة للأمم المتحدة:

-شاركت اللجنة مع وفد للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بمقابلة رئيس الدورة 66 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 2012، لطلب دعم مشاركة المؤسسات الوطنية في اجتماعات الجمعية العامة بصفة مراقب.

-المشاركة في الفعالية الجانبية بالأمم المتحدة لدعم مشروع قرار مشاركة المؤسسات الوطنية على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك 12 - 11 أكتوبر 2015م.

- -التعاون مع البعثة الدائمة لدولة قطر للأمم المتحدة في نيويورك و منتدى الآسيا باسيفيك والبعثة الدائمة لألمانيا في الأمم المتحدة، ومؤسسة خدمات حقوق الإنسان العالمية (ISHR)، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، لدعم مشروع قرار مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في نيويورك على مستوى الجمعية العامة في 2015.
- قامت اللجنة بتنظيم مؤتمر دولي عن (حماية الصحفيين في الحالات الخطرة) في 2012 ، شاركت به ست منظمات عالمية وإقليمية تعنى بشؤون الصحفيين ، الاتحاد العالمي للصحفيين وحملة شعار حماية الصحفي واتحاد الصحفيين في أمريكا اللاتينية والكاريبي واتحاد الصحفيين الإفريقيين واتحاد الصحفيين العرب والاتحاد الوطني للصحفيين الفلبينيين. تبع المؤتمر ورشة عمل وضعت مقترحاً موحداً حول إنشاء وتطوير معايير وآليات دولية لحماية الصحفيين من الاضطرابات الداخلية والنزاعات العسكرية، إلي جانب وضع خطة عمل، وقد خرج المشاركون في المؤتمر بتوصيات رفعت إلى رئيس الدورة 66 للجمعية العامة للأمم المتحدة ، أهمها، المطالبة بآليات ملزمة لجميع الدول لحماية وسلامة الصحفيين، و تعيين مقرر خاص بحماية الصحفيين من المفوضية العليا لحقوق الإنسان.

ب- مجلس حقوق الإنسان:

-شاركت اللجنة منذ إنشائها بالعديد من دورات مجلس حقوق الإنسان، أهمها جلسة الاستعراض الدوري الشامل لدولة قطر سنة 2010 و 2014حيث تقدمت بتقرير ظل ومداخلات شفهية حول أهم تحديات حقوق الإنسان في قطر.

- اجتمعت اللجنة مع رئيس مجلس حقوق الإنسان في 9 مارس2015م .
- حضرت اللجنة جلسة نقاشية في الدورة الـ28 لمجلس حقوق الإنسان، والمشاركة بورقة عمل حول المبادئ الموجهة الخاصة بالفقر المدقع ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في القضاء على الفقر، في 25 مارس2015م .

ت-الآليات التعاهدية:

تشارك اللجنة بالتقارير الوطنية (الحكومية) التي تقدم إلى لجان المعاهدات، ذلك من خلال وضع ملاحظاتها على التقارير و إبداء رأيها في محتواها، منها:

- التقرير الوطني حول تطبيق اتفاقية حقوق الطفل
- التقرير الوطني حول تطبيق اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة
- التقرير الوطني حول تطبيق اتفاقية منع التمييز ضد المرأة
- التقرير الوطني حول تطبيق اتفاقية منع التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
- التقرير الوطني حول منع التمييز العنصري.

وتقدمت اللجنة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في العام 2012 بتقارير موازية (تقارير ظل) إلى لجنة منع التمييز العنصري، و لجنة منع التعذيب، كما حضرت جلسات النقاش في اللجنتين، و تقدمت بمداخلات شفهية. حيث أشار التقرير الختامي للجنة مناهضة التمييز العنصري بشأن تطبيق دولة قطر لاتفاقية منع التمييز العنصري، إلى الدور الإيجابي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان و طالب الحكومة القطرية بالنظر في توصياتها.

في العام 2013 وضعت اللجنة تقريراً موازيا أمام لجنة منع التمييز ضد المرأة (سيداو)، و حضرت جلسات مناقشة التقرير في فبراير ،2014 حيث قدمت مداخلة شفهية.

من الجدير بالذكر سعي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لحضور اجتماعات لجنة أوضاع المرأة (CSW) بالأمم المتحدة في نيويورك، ضمن خطة هيئة التنسيق الدولية و منتدى الآسيا باسفيك لتقوية دور المؤسسات الوطنية بالتواجد و المشاركة في اجتماعات لجنة أوضاع المرأة بصفة مستقلة عن الحكومة.

ث- المقررين الخاصين:

بادرت دولة قطر منذ شهر يونيو 2010 بتوجيه دعوة مفتوحة لآلية الإجراءات الخاصة، التي يضطلع بأداء مهاما المقررين الخاصين.

تتعاون اللجنة مع المقررين الخاصين بشكل مباشر، و تتجاوب مع كل ما يرد إليها من استبيانات حول أوضاع حقوق الإنسان في قطر، منها:

-استبيان المقرر الخاص بحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان

– استبيان المقرر الخاص بمناهضة التعذيب

-استبيان المقرر الخاص بالحق في التظاهر السلمي وإنشاء الجمعيات

– استبيان المقرر الخاص المعني باستقلال القضاء

في أكتوبر 2013 قابلت اللجنة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالهجرة، كما اجتمعت في يناير 2014 مع المقرر الخاص باستقلال القضاء، حيث تم خلال الاجتماع مناقشة عدة قضايا، تتعلق بالقضاء في دولة قطر.

وحضرت اللجنة حلقة نقاش تقرير المقرر الخاص بشأن التدابير القسرية الانفرادية وحقوق الإنسان بتاريخ 12-14 سبتمبر 2017 وقدمت مقترحاتها للمقرر الخاص أمام مجلس حقوق الإنسان حول موضوع الموارد والتعويضات اللازمة لتعزيز المساءلة والتعويضات.

ج- المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

اجتمعت اللجنة الوطنية مع المفوض السامي، و ممثلة المفوضية الاوربية، وممثلة برنامج الامم المتحدة للتنمية في 10 مارس2015م . وناقشت عدداً من الفرص والتحديات المتعلقة بأوضاع حقوق.

على صعيد آخر يعد تعاون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع مركز الأمم المتحدة للتدريب و التوثيق في تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جنوب غرب آسيا و المنطقة العربية، من أفضل الممارسات للتعاون مع المفوضية. حيث تم تنفيذ العديد من المشاريع و النشاطات المشتركة، أهمها مشروع "استبيان لقياس توجهات المجتمع القطري حول حقوق المرأة" وفقاً لاتفاقية منع التمييز ضد المرأة. إضافة إلى الاستفادة من خدمات المركز على النحو التالي:

-قدم المركز دورات تدريبية متخصصة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان حول مفاهيم حقوق الإنسان، بهدف بناء القدرات البشرية و رفع كفاءة الطاقم الفني.
-استقبل المركز موظف من اللجنة لتدريبه لمدة 6 أشهر.
-قدم المركز المشورة و الدعم الفني في عدد من مسائل حقوق الإنسان.
-شارك خبراء المركز في المؤتمرات و الندوات و ورش العمل و دورات التدريب الإقليمية والدولية، التي أقامتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
-حضرت اللجنة معظم فعاليات المركز الإقليمية التي أقيمت في الدوحة، مما ساهم في مزيد من رفع القدرات للجنة و تنمية خبرات موظفيها. أهمها الورشة الإقليمية التي أقامها المركز لحث الجهات الفاعلة في دول مجلس التعاون الخليجي على تطبيق التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل. و الورشة الإقليمية لإدماج مبادئ حقوق الإنسان في المناهج التربوية في المنطقة العربية وفقا للبرنامج العالمي لحقوق الإنسان 2010 -2014.

كما قامت اللجنة في بداية العام 2012 بتوقيع اتفاقية تعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة، ممثلةً في مكتبها الاقليمي بالرياض، حيث أسفر التعاون عن تنظيم ورشات تدريبية، كان أخرها في ديسمبر 2013 حول تعزيز حماية اللاجئات من خلال الإطار القانونية الدولية و الإقليمي لحقوق المرأة.

ح-التعاون مع الآليات الإقليمية :

-الجامعة العربية:

على صعيد التعاون مع الآليات الإقليمية لحماية و تعزيز حقوق الإنسان، ساهمت اللجنة في العام 2013 بإعداد التقرير الوطني الأول (الحكومي) بشأن تطبيق الحقوق و الحريات المنصوص عليها في الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي صادقت عليه الدولة سنة 2008، كما تقدمت بتقرير مواز للجنة الميثاق، و حضرت مناقشة التقرير بشكل مستقل عن الوفد الحكومي في ابريل 2013. و قدمت مداخلة شفهية حول التحديات التي تواجه قطر بشان تطبيق الحقوق و الحريات المنصوص عليها في الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

تتمتع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بعضوية كاملة في :

- التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI)
- منتدى الآسيا باسفيك للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (APF)
- الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (ANHRIs)

1-التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI):

رابطة دولية تأسست عام 1993 طبقاً لأحكام القانون السويسري، تجمع أكثر من 100 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في العالم. من مهامها التشجيع على إنشاء مؤسسات و تقويتها ودعمها وفقاً لما يعرف بـ " مبادئ باريس". كذلك تقدم خدمات الاعتماد للأعضاء الجدد (Accreditation)، و مراجعة الاعتماد. إضافة إلى توفير المعلومات الأساسية و الخدمات الاستشارية للتفاعل مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان.

حصلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على عضوية كاملة في GANHRIإثر اعتمادها على الدرجة – أ- منذ العام 2010. و تولت اللجنة منصب رئيس "لجنة الاعتماد"، لمدة ثلاث سنوات 2012-1014. لمزيد من المعلومات:
http://nhri.ohchr.org

من الجدير بالذكر أن التحالف العالمي للمؤسسات الوطنيةلحقوق الإنسان يعمل مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ، من خلال قسم "المؤسسات الوطنية و الآليات الإقليمية (NIRMS)" الذي بدوره يدعم إنشاء مؤسسات وطنية جديدة و يتابع تنفيذها لاختصاصاتها بحماية و تعزيز حقوق الإنسان في قضايا مهمة كمنع التعذيب و مراقبة أماكن الاحتجاز و الاختفاء القسري و استقلال القضاء و حماية المدافعين عن حقوق الإنسان و غيرها، كما يقدم القسم دعم أساسي للمؤسسات الوطنية، بخاصة الأعمال التحضيرية و الجوانب الفنية المتعلقة بعملية الاعتماد.
لمزيد من المعلومات:
http://www.ohchr.org/en/countries/nhri/pages/nhrimain.aspx

في عام 2008 و ضمن برنامج تطوير قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، قدم قسم المؤسسات الوطنية الآليات الإقليمية (NIRMS) دعوة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتقدم مرشح للاشتراك في برنامج (زمالة) عامي 2009 -2010، وبرنامج آخر 2015-2016.

من خلال هذه البرنامج ألحق موظفان من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للعمل لمدة سنة في مكتب NIRMS لأجل اكتساب المعرفة والخبرة مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

2-منتدى الآسيا باسفيك للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (APF)

منظمة إقليمية تأسست عام 1996 طبقاً لأحكام القانون الأسترالي ، تجمع حوالي 21 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في منطقة الآسيا باسفيك ، وتهدف إلى تقوية و تعزيز إنشاء المزيد من المؤسسات و دعمها، من خلال تقديم عدة خدمات، كبناء القدرات و برامج التدريب في المؤسسات. و توفير المشورة القانونية بشأن التعاون مع الآليات الإقليمية و الدولية لحماية حقوق الإنسان.

تم انتخاب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لمنصب رئيس منتدى الآسيا باسفيك 2014-2015. لمزيد من المعلومات:
http://www.asiapacificforum.net

3-الشبكة العربية (ANHRIs):

شبكة إقليمية تأسست سنة 2011 طبقاً لأحكام القانون القطري، تضم حوالي 14 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية في كل من المغرب و الجزائر و ليبيا و تونس وموريتانية ومصر و السودان و الأردن و فلسطين و العراق و قطر وسلطنة عمان و البحرين و جيبوتي.

تهدف إلى حماية واحترام والتنفيذ الفعلي لحقوق الإنسان في الدول العربية من خلال القنوات الإجرائية و الاتصال والتنسيق مع المؤسسات الوطنية و منظمات المجتمع المدني و الهيئات الإقليمية و الدولية التي تخدم نفس الأهداف.

4- وقعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان العديد من مذكرات التفاهم لتقوية الشراكة مع المجتمع المدني، ومراكز الأبحاث المعنية بحقوق الإنسان. كذلك مع المؤسسات الوطنية المماثلة. أسفرت عن عشرات الأنشطة و البرامج التي عكست التعاون وتبادل المعلومات والخبرات في حماية و تعزيز حقوق الإنسان، على النحو الآتي:

أ- التعاون مع المجتمع المدني

1-المركز الأمريكي للتضامن العمالي:

منظمة مجتمع مدني تأسست 1997 في واشنطن تعمل على تقوية حقوق العمال حول العالم، تعنى بقضايا متعددة، أهمها المساواة الجندرية و السلامة المهنية، و إنشاء النقابات. تتواجد في 60 بلدا و لديها 23 مكتب في أفريقيا و آسيا و أوروبا و أمريكا.

و قعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع المركز منذ العام 2009 بغرض إجراء برامج و أنشطة تتعلق بالتدريب و بناء القدرات. حيث عُقدت سلسلة من الحلقات الدراسية لتدريب المدربين، والتي تم من خلالها تدريب ناشطين من مختلف الجاليات المقيمة في قطر بهدف أن يقوموا بتدريب آخرين.

توصل البرنامج إلى تدريب حوالي 80 شخصاً من مختلف البلدان المصدرة للعمالة، قاموا بدورهم بتدريب 2000 عامل مقيم في قطر لغاية 2013.

وضع المركز الأمريكي للتضامن العمالي برنامج يهدف لبناء علاقات مع المنظمات النقابية في البلدان الأصلية للعمال. في العام 2010 زار ممثلون عن اللجنة الهند، وسريلانكا والفلبين ونيبال، و التقوا بممثلي النقابات و المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات العمال لبحث الإشكالات التي ترافق العمالة في دولة قطر، و نوقشت المقترحات اللازمة لتعديل الأطر التشريعية و التنفيذية في تلك الدول و في قطر. بالمقابل حضر ممثلي النقابات العمالية من نيبال و سريلانكا والفلبين في 2011 إلى قطر، و كانت هذه العملية التبادلية في الزيارات و المعلومات و أفضل الممارسات الأولى من نوعها بالنسبة لعمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

وقد انتهت مذكرة التفاهم مع المركز الأمريكي في العام 2016 ولم تجدد بين الطرفين.

2-منتدى العمال في آسيا (MFA):

أنشئ في 1994 كشبكة إقليمية تحتوي على أكثر من 290 منظمة عمالية و نقابة، تهدف للعمل على تعزيز و حماية حقوق العمال المهاجرين.

وقعت اللجنة مذكرة التفاهم مع MFA في مايو 2012 بغرض الارتقاء بأوضاع العمال في البلد الأصلي و البلد المستقبل.

أسفر التعاون عن قيام اللجنة باستضافة ورشات عمل اقليمية حول حقوق العمال المهاجرين بالتعاون مع منظمة الآسيا باسفيك (APF) و منظمة برنامج التدريب الدبلوماسي (DTP)و منظمة العمالة المهاجرة الآسيوية (MFA). كان آخرها في أكتوبر 2013 مع انتهاء مدة مذكرة التفاهم بين الطرفين.

-التحالف العالمي لأجل المصادقة على البرتوكول الثالث لاتفاقية الطفل:

يهدف التحالف العالمي لأجل المصادقة على البرتوكول الثالث لاتفاقية الطفل، إلى حشد الجهود الحكومية و غير الحكومية لأجل تشجيع الدول للمصادقة على البروتوكول. و يتضمن التحالف العديد من مؤسسات المجتمع المدني و المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان و المؤسسات الحكومية، و مقره جنيف. و قد انضمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للتحالف في العام 2012.

-التعاون مع منظمة العفو الدولية، ومنظمة هيومان رايتس ووتش:

تتلقى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشكل دائم طلبات من المنظمتين المشار إليهما، لمساعدة (حالات) ممن يعانون من إشكاليات تتعلق بالحصول على حقوقهم داخل دولة قطر، و تلعب اللجنة دوراً مهماً في مد جسور التواصل بين الحكومة القطرية و هاتين المنظمتين من أجل توحيد وجهات النظر وتطوير حقوق الإنسان.

ووقعت اللجنة في العام 2015 مذكرة تفاهكم مع الوكالة السويسرية للتنمية، بهدف تدريب مفتشي وزارة العمل من منظور حقوق الإنسان واتفاقيات منظمة العمل الدولية.

ث- التعاون مع المؤسسات الوطنية

وقعت اللجنة عدداً من مذكرات التفاهم مع مثيلاتها من المؤسسات، على النحو التالي،

-وسيط الجمهورية الفرنسية:

مؤسسة تعمل منذ العام 1973 في مجال الوساطة بين الإدارة والمواطن، حيث تعنى بمجالات الوساطة الاجتماعية والاقتصادية كافة ومن بينها حقوق الإنسان، ويطلق عليها بالعامية تسمية "محامي الشعب" ومتعارف عليه عربيا تحت مسمى "ديوان المظالم". و قعت اللجنة مذكرة تفاهم مع "وسيط الجمهورية الفرنسية" في العام 2008 للتعاون و تبادل المعلومات و البرامج. أسفر التعاون عن تلقي اللجنة "منحة دراسية" لأحد موظفيها لنيل ماجستير في حقوق الإنسان من مركز ليون- فرنسا.

- المجلس الوطني للحريات العامة و حقوق الإنسان- ليبيا، في العام 2012
- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان- موريتانيا، في العام 2011
- الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة العربية- السعودية، في العام 2009

- اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان و حمايتها-الجزائر، في العام 2012
- المفوضية القومية لحقوق الإنسان- السودان، في العام 2013
- مفوضية حقوق الإنسان- سريلانكا، في العام 2012
- مؤسسة حقوق الإنسان في النيبال في العام 2015

أسفرت عن العديد من البرامج و الأنشطة المشتركة في ميدان تعزيز و حماية حقوق الإنسان.

-ملاحظات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حول المجتمع المدني في دولة قطر:

إن وجود مجتمع مدني قوي يساعد الدول على الوفاء بواجباتها و التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، و غياب ذلك يضعف بشدة المساواة و المساءلة و سيادة القانون مما يؤثر سلباً على حقوق الإنسان. إذ يمكن المجتمع المدني كافة فئات المجتمع، خاصة الفئات الأولى بالرعاية كالنساء و الأطفال و الأشخاص ذوي الإعاقة و المسنين و العمال من الدفاع عن حقوقهم.

لقد أثبتت التجارب في العالم أن الدول التي تتمتع بمجتمعات مدنية قوية بإمكانها تجنب الأزمات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و توفير وسيط آمن للتحول الديمقراطي إلى جانب دور الحكومة أو الدولة. سواء كان المجتمع المدني جمعيات خيرية أو حقوقية، أو رابطة ثقافية أو نقابات مهنية، فهي الأساس لتدريب أصحابها و تجمعاتها على مهارات ضرورية لازمة لتأصيل النهج الديمقراطي، مثل الالتزام بشروط العضوية وواجباتها وحقوقها، و قبول الرأي الآخر، و المشاركة في النشاط العام، و التعبير عن الرأي، حيث من المفترض أن تكون الدولة داعماً و مشجعاً لإشهار الجمعيات و النقابات الشعبية وفقاً للقوانين الموجودة، مما لا غنى عنه لاستكمال دورها.

- حيز المجتمع المدني في التشريعات الوطنية:

أ-الحق في تكوين الجمعيات:

صدر القانون رقم 12 لسنة 2004 بشأن الجمعيات والمؤسسات والمعدل سنة 2006، ليسمح لكافة فئات المجتمع القطري بتكوين الجمعيات والمؤسسات الخاصة وكذا الجمعيات المهنية، و جواز انضمام غير القطريين إلى الجمعيات المهنية بنسبة لا تزيد عن (20٪) من مجموع

الأعضاء.إلا أنه يتعين إعادة النظر بالقانون للحد من القيود المتعلقة بالشروط المالية، و تحديد نشاطات الجمعيات، و عدم فتح المجال للتظلم أمام القضاء من أي القرارات الإدارية بشأن طلبات تكوين الجمعيات، مما يعد مخالفاً للمعايير الدولية. إلى جانب ضرورة العمل للتخلص من بيروقراطية الإجراءات أثناء التسجيل و الإشهار في وزارة الشؤون الاجتماعية.

ب- الحق في التجمع السلمي :

تشكل بعض أحكام قانون الاجتماعات العامة والمسيرات تقييداً لممارسة هذا الحق ، أهمها عدم السماح باللجوء إلى القضاء للتظلم من قرار رفض إجراء المسيرة أو عقد الاجتماع، مما يعد مخالفاً للمعايير الدولية.

على صعيد الممارسة شهدت البلاد خلال العام 2011 و 2012 العديد من الاجتماعات و المسيرات من قبل المواطنين و الجاليات العربية و الأجنبية في مناسبات دولية و قومية دون تدخل للأجهزة الأمنية.

و قد نوهت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال تقاريرها السنوية بأهمية إعادة النظر في بعض أحكام القانون 18 لسنة 2004 بشأن الاجتماعات و المسيرات العامة لما تضمنه من بعض القيود.

ج- مؤسسات المجتمع المدني في دولة قطر:

تعمل مؤسسات المجتمع المدني في دولة قطر تحت مظلة المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي، و هي مؤسسة خاصة ذات نفع عام ، مقرها مدينة الدوحة، تتمتع بشخصية معنوية و ذمة مالية مستقلة، و تخضع لأحكام المرسوم بقانون رقم 21 لسنة 2006 بشأن المؤسسات الخاصة ذات النفع العام.

تهدف المؤسسة بوجه عام إلى تنمية مؤسسات المجتمع المدني و تفعيل دورها في المجتمع، ووضع الاستراتيجيات و السياسات و البرامج التي تساهم في الارتقاء بتلك المؤسسات.

يعرف النظام الأساسي للمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي المجتمع المدني بأنه مجموعة المراكز والمؤسسات الخاصة ذات النفع العام ، التي تخضع لإشراف ورقابة المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي ، وهي :

1- مؤسسة الحماية والتأهيل الاجتماعي .

2- مركز الاستشارات العائلية .

3- المؤسسة القطرية لرعاية الأيتام (دريمة) .

4- المؤسسة القطرية لرعاية المسنين (احسان) .

5- مركز الشفلح للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

6- المركز الثقافي للطفولة.

7- دار الإنماء الاجتماعي.

ختاماً توصي اللجنة بإتاحة المزيد من الحيز للمجتمع المدني والتوسع في إنشاء الجمعيات المهنية، والمنظمات التي تستهدف رعاية وحماية وتعزيز حقوق الفئات الأولى بالرعاية .